

البحث (٥)

اتجاهات النساء نحو العنف الواقع عليهن وعلاقتها ببعض المتغيرات الديمغرافية في دولة الكويت

المصادر :

أ. نجلاء صباح السناي

حاصلة على الماجستير وزارة التربية بالكويت

د. فاطمة سلامة عياد

اللقب استاذ مشارك قسم علم نفس

كلية العلوم الاجتماعية جامعة الكويت

أ.د. هشام فتحي جاد الرب

قسم علم النفس - جامعة الكويت

اتجاهات النساء نحو العنف الواقع عليهن وعلاقتها ببعض المتغيرات الديمغرافية في دولة الكويت

أ. نجلاء صباح السنافي

حاصلة على الماجستير وزارة التربية بالكويت

د. فاطمة سلامة عياد

المقب استاذ مشارك قسم علم نفس

كلية العلوم الاجتماعية جامعة الكويت

أ.د. هشام فتحي جاد الرب

قسم علم النفس - جامعة الكويت

ملحوظة: يعتمد هذا البحث على بيانات الدراسة التي قامت بها الباحثة الأولى، وحصلت من خلالها على درجة الماجستير في علم النفس من جامعة الكويت

المستخلص :

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة الحالية للتعرف على اتجاهات النساء نحو العنف الواقع عليهن، كذلك هدفت الدراسة إلى التحقق على علاقة هذه الاتجاهات وفقا لبعض المتغيرات الديمغرافية: مستوى الدخل الشهري ومحافظة السكن، بالإضافة إلى الفروق بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالاتجاهات نحو العنف الواقع على الإناث. منهج الدراسة: وظفت الدراسة المنهج الوصفي. تكونت عينة الدراسة من ١٨٩ مشاركا من المتزوجين، ١٣٣ من الإناث و٥٦ من الذكور. واستخدمت الدراسة مقياس الاتجاه نحو العنف ضد الزوجة من إعداد الفراضية، والذي له أربعة أبعاد: الإساءة النفسية، وإلحاق الضرر، والإهانة والامتهان، والسيطرة والتسلط. نتائج الدراسة: كشفت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود فروقا ذات دلالة إحصائية بين المشاركات في الاتجاه نحو العنف الواقع على المرأة ترجع لمحافظة السكن في كلا من الإساءة النفسية وإلحاق الضرر، إلا أنها لم تكن دالة في بعدي الإهانة، والامتهان والسيطرة والتسلط. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروقا دالة إحصائية في بعد الإساءة النفسية حسب مستوى الدخل الشهري، بينما لم يكن مستوى الدخل الشهري متغيرا محددا في كلا من أبعاد إلحاق الضرر والإهانة والامتهان والسيطرة والتسلط، بالإضافة لذلك فقد كشفت النتائج عن وجود ارتباطا موجبا ودال بين مشاركة المرأة في جهود مكافحة العنف وتوجهها نحو أبعاد العنف الواقع عليها والمتمثلة بالإهانة والامتهان والسيطرة والتسلط، إلا أنه لم يكن هناك ارتباط بين المشاركة في جهود مكافحة العنف وبعدي الإساءة النفسية وإلحاق الضرر، أما عن الفروق بين الذكور والإناث فقد كانت هناك فروقا دالة ترجع للنوع في الاتجاه نحو الإساءة النفسية وإلحاق الضرر والإهانة والامتهان، بينما لم تكن دالة في بعد السيطرة والتسلط. الخلاصة: تم مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة، وتم اقتراح بعض التوصيات من أهمها رفع مستوى الوعي المجتمعي بالأثار السلبية طويلة وقصيرة المدى المترتبة على العنف.

الكلمات المفتاحية: اتجاهات النساء، العنف، الإساءة النفسية، السيطرة، التسلط

Women's attitudes towards violence against them and their relationship to some demographic variables in the State of Kuwait

Najla Sabah Al-Sanafi , Dr. Fatima Salama Ayyad & Prof. Dr. Hesham Fathy Gad El Rabb

Abstract

Objectives: The current study aimed to identify women's attitudes toward violence perpetrated against them and to examine the relationship between these attitudes and certain demographic variables: monthly income level and

governorate of residence. Additionally, it sought to investigate differences between males and females regarding attitudes toward violence against women. Methodology: The study employed a descriptive approach. The sample consisted of 189 married participants, including 133 females and 56 males. The study utilized the "Attitudes Toward Violence Against Wives" scale, developed by Al-Farazia, which comprises four dimensions: psychological abuse, causing harm, insult and humiliation, and control and dominance. Results: Statistical analysis revealed statistically significant differences in participants' attitudes toward violence against women based on governorate of residence, specifically in the dimensions of psychological abuse and causing harm. However, these differences were not significant in the dimensions of insult and humiliation or control and dominance. The results also indicated statistically significant differences in the psychological abuse dimension based on monthly income level, while monthly income was not a determining factor in the dimensions of causing harm, insult and humiliation, or control and dominance. Furthermore, the findings showed a positive and significant correlation between women's participation in efforts to combat violence and their attitudes toward the dimensions of insult and humiliation and control and dominance. However, no correlation was found between participation in anti-violence efforts and the dimensions of psychological abuse or causing harm. Regarding gender differences, there were statistically significant differences attributed to gender in attitudes toward psychological abuse, causing harm, and insult and humiliation, but not in the dimension of control and dominance. Conclusion: The study's findings were discussed in light of previous research, and several recommendations were proposed, most notably the need to raise community awareness about the short- and long-term negative effects of violence.

Keywords: Women's attitudes, violence, psychological abuse, control, dominance

• مقدمة:

بعد العنف الأسري ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية وهو استخدام غير عادل وغير متكافئ بين أفراد الأسرة غالباً ما تكون غالبية ضحاياها من النساء. وقد امتد مكانياً وزمناً عبر المجتمعات والحضارات، حيث لا يخلو منها مجتمعاً من المجتمعات باختلاف مستوياتها الثقافية والحضارية وإن كانت هناك فروقاً بين تلك المجتمعات في معدلات الانتشار ونوع العنف أو الاهتمام الذي تلقاه تلك الظاهرة من قبل المجتمعات والمؤسسات الحكومية ومنظمات العمل المدني. وقد جاء في دراسة (Smith et al. 2018) أن واحدة من كل ٤ نساء، وواحد من كل ١٠ رجال تعرضوا إلى عنف جسدي ونفسي وجنسي من قبل شريكهم الحميم، والتي احتاج ضحاياها إلى عناية طبية أو نفسية.

وقد ارتبط العنف الأسري كما ذكرنا بالنساء للدرجة التي جعلت ذكر المرأة مرتبطاً بالعنف، ويتعدى انتشار هذه الظاهرة من أن غالبية ضحاياها من الإناث، إلا أنه يطالهن في جميع المستويات التعليمية والاجتماعية وفرص العمل والتي مكنت النساء من الاستقلال الاقتصادي والوصول إلى أعلى المستويات العالمية

والمشاركة في الحياة السياسية بفعالية، وقد كشفت الإحصاءات التي صدرت عن منظمة الصحة العالمية أن واحدة من بين كل ثلاث نساء يتعرضن للعنف ولو مرة واحدة في حياتهم، ويومياً تموت ثلاثة نساء بسبب العنف المنزلي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة [يونسكو]، ٢٠١٣).

وتؤكد السالم (2018) على أنه بالرغم مما أحرزته المرأة الكويتية في جميع المجالات العلمية والعملية وارتفاع مستوى التعليم ووصولها لأعلى المناصب القيادية على المستوى الحكومي والخاص إلا أن ظاهرة العنف أصبحت أكثر وضوحاً، حيث رصدت إحصائيات وزارة العدل خلال الفترة ما بين عام 2000 إلى ٢٠٠٩ وجود 368 حالة تعرضن للعنف وتم التبليغ عنهم.

• مشكلة الدراسة:

يُعد العنف ضد النساء ظاهرة اجتماعية ونفسية معقدة تؤثر على استقرار الأسر والمجتمع في دولة الكويت، حيث تتفاوت اتجاهات النساء نحو هذا العنف بين القبول والرفض، متأثرة بعوامل مثل الضغوط الاقتصادية، البيئة الثقافية، والدعم الاجتماعي. فبينما تلجأ بعض النساء إلى تقبل العنف نتيجة ضعف الاستقلال المادي أو اعتقاد بأنه جزء طبيعي من الحياة الأسرية، تسعى أخريات إلى مواجهته بدعم من الوعي الذاتي أو المبادرات الاجتماعية. وتشير دراسة الرشيد (٢٠٢٣) في المجتمع الكويتي، التي شملت ٢١٧٦ مشاركة، إلى أن ١٥٪ من الكويتيات تعرضن للعنف الأسري، مع اختيار ٥٧.٥٪ منهن الصمت كاستجابة رئيسية، مما يبرز علاقة ذات دلالة إحصائية بين العنف والحالة الاقتصادية والاجتماعية.

تكمن أهمية دراسة اتجاهات النساء نحو العنف الواقع عليهن في كونها تكشف عن مدى تقبل أو رفض هذه الظاهرة، مما يساعد في فهم الدوافع النفسية والاجتماعية وراء استمرارها أو مقاومتها، وبالتالي تصميم تدخلات فعالة تستهدف تغيير السلوكيات وتعزيز الوعي. كما أن دراسة علاقة هذه الاتجاهات بالمتغيرات الديمغرافية مثل مستوى الدخل الشهري ومحافظة السكن تُعد ضرورية لتحديد الفئات الأكثر عرضة للعنف أو تقبله، مما يوفر أساساً علمياً لتطوير سياسات اجتماعية واقتصادية مخصصة تقلل من هذه المخاطر وتدعم تمكين النساء في المجتمع الكويتي.

ورغم هذه الأهمية، يظل هناك نقص في الدراسات المحلية التي تستقصي اتجاهات النساء المتزوجات نحو العنف الواقع عليهن في الكويت، خاصة فيما يتعلق بتأثير المتغيرات الديمغرافية، والفروق بين الجنسين في هذه الاتجاهات، فضلاً عن دور مشاركة النساء في جهود مكافحة العنف. هذا النقص يحد من فهم أبعاد العنف المختلفة (الإساءة النفسية، إلحاق الضرر، الإهانة والامتهان، السيطرة والتسلط) ويعيق تطوير استراتيجيات فعالة للحد منه. لذا، تسعى الدراسة الحالية إلى معالجة هذه الفجوة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- « هل توجد فروق في اتجاهات النساء نحو العنف الواقع عليهن تُعزى إلى مستوى الدخل الشهري ومحافظة السكن؟
- « هل هناك فروق بين الذكور والإناث في اتجاهاتهم نحو العنف الواقع على النساء؟
- « هل ترتبط مشاركة النساء في جهود مكافحة العنف باتجاهاتهن نحو أبعاد العنف المختلفة؟

• أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية لإلقاء الضوء على ظاهرة العنف الزوجي، واتجاهات النساء نحو العنف الواقع عليهن من قبل أزواجهن، حيث أن بعض النساء لا يدركن أو يقيمن الإساءة التي يتعرضن إليها على أنها عنف، وهذا بدوره يؤدي إلى تقبل المرأة للعنف وعدم مواجهته ومن ثم استمراره، فالدراسة تلقي الضوء على ظاهرة اجتماعية سلبية تمتد آثارها من الفرد إلى المجتمع، كما أنها ترتبط بكثير من الظواهر السلبية الأخرى كالتفكك الأسري والطلاق وما يترتب على هاتين الظاهرتين من مشاكل اجتماعية كالصراع الأسري، واكتئاب الأطفال، والتسبب الدراسي، والسلوكيات المنحرفة والادمان وغيرها من المشاكل الاجتماعية.

وتتلخص أهداف الدراسة الحالية إلى :

- « التعرف على اتجاهات النساء نحو العنف الواقع عليهن.
- « التعرف على الاتجاهات نحو العنف الموجه للمرأة وفقاً لمحافظة السكن، ومستوى الدخل، والنوع.
- « التعرف على اختلاف الاتجاهات نحو العنف الموجه للمرأة وفقاً للمشاركة في جهود مكافحة العنف لدى عينة الدراسة.

• أهمية الدراسة:

يمكن لهذا البحث أن يساهم في معرفة الأسباب التي أدت إلى ظاهرة العنف ضد المرأة واستمراره، وماهي الآثار الناتجة عنه، كذلك حاجة المجتمع للتصدي لهذه الظاهرة مما يمكننا من وضع سياسة اجتماعية فيما يخص العنف الزوجي. كذلك يمكن لنتائجها بجانب غيرها من الجهود أن تساهم في وضع برامج تدريبية للمقبلين على الزواج والمتزوجين كمهارات حل المشكلات بهدف تعزيز التماسك والاستقرار والأمن الأسري، وتمكين الأسرة من تأدية دورها في المجتمع بطريقة فعالة، كما يمكن أن تساهم في خلق الوعي بالظاهرة إلى وضع الحلول من خلال عمل دورات تدريبية، فضلاً عن القاء الضوء على مدى الحاجة لإنشاء مراكز إيواء للنساء المعنفات والاستماع لهن ووضع برامج علاجية نفسية وإرشادية للمعنفات خاصة وإن الأبحاث في هذا المجال ركزت على الآثار طويلة وقصيرة المدى للعنف على الأسرة خاصة الأطفال والمجتمع إلا أن الجانب النفسي لتلك الظاهرة لم يجد الاهتمام الكافي.

• مصطلحات الدراسة:

• الاتجاهات:

يقصد الاتجاه على أنه موقفًا عقليًا واستعدادًا يكونه الفرد اتجاه مواقف أو مواضيع محددة ويتراوح ما بين السلبية والإيجابية والميل والنزوع أو العزوف نحو الشيء (Waugh & Ganaie, 2014).

• العنف:

عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٩٣) العنف ضد المرأة بأنه فعل عنيف قائم على أساس النوع ينتج عنه أذى ومعاناة نفسية وجنسية وبدنية بما في ذلك التهديد بإقتراف فعل ما، أو الإكراه، أو الحرمان، أو تقييد الحرية سواء كان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة (WHO, 2021).

• العنف الزوجي:

العنف الزوجي هو سلسلة من الإكراهات البدنية والنفسية والجنسية التي تتداخل وتركب الظاهرة بدءًا من أساليب الإهانة والتحقير والسب والشتيم والضرب والعنف الاقتصادي وحرمان المرأة من الموارد الأساسية والتحكم فيها، وتقييد حريتها والاغتصاب وصولًا إلى القتل (حسن، 2014).

• الإطار النظري:

• الاتجاهات:

الاتجاهات من المفاهيم الشائعة في مجال علم النفس خاصة في علم النفس الاجتماعي لما لها من أهمية وتأثير في تحديد مواقف وسلوك الإنسان نحو قضايا معينة سواء بالقبول أو الرفض، وحيث أن الاتجاهات تتشكل من خبرات الفرد التي يمر بها من خلال تفاعله الاجتماعي كذلك من خلال المعايير والقيم والعادات والقوالب الفكرية التي يكتسبها من خلال تفاعله مع المجتمع، وعليه يمكن أن اعتبارها مكتسبة ومتعلمة يمكن تعديلها وتغييرها حيث أنها تتسم بالثبات النسبي وهو ما يؤدي إلى ثبات سلوك الإنسان نسبيًا في المواقف المتشابهة أو نفس الموقف.

• بعض النظريات المفسرة للاتجاهات

تعددت النظريات التي حاولت تفسير الاتجاهات، وفي الجزء التالي عرض لبعض تلك النظريات.

أ- نظرية التعلم Learning Theory

يعتقد السلوكيون أن للاتجاهات التي يعبر عنها الناس علاقة قوية بسلوكهم اللاحق إزاء أهداف تلك الاتجاهات ومن أجل فهم الإنسان يؤكد واضعوا هذه النظرية بضرورة دراسة الطريقة التي يكتسب بها الفرد خبراته ويتعلم سلوكياته. (سكر، صغير، ٢٠٠٩). كما يعتقد السلوكيون أن الاتجاهات نوعًا في الدافعية و أنها تتغير بواسطة الإقتران الشرطي وجداول التعزيز وإشباع الحاجات، فهم بذلك يبتعدون عن المنظور التحليلي والإنساني .

ب - نظرية التناافر المعرفي Cognitive dissonance Theory

قام "Festinger" كما جاء في (Jones, Mills, 2019) بوضع هذه النظرية والتي تقوم على أساس ما يعرف بالتناافر المعرفي وهو حالة من الإثارة النفسية التي تحدث نتيجة عدم الاتساق بين اتجاهات الفرد وأفكاره وبين سلوكه والنتيجة لأن لدى الإنسان ميلا طبيعيا لأن يكون هناك نوعا من الاتساق بين اتجاهاته وأفكاره وسلوكه فإن الاختلاف بينهما يدفع لحالة من عدم الاستقرار والإثارة الانفعالية تؤدي إلى القيام بنمط في السلوك للحد من ذلك التناقض أو التناافر ويتم ذلك بإحداث نوعا من التغيير في قيم الفرد أو اتجاهاته لتحقيق الانسجام والاتساق وبالتالي حالة من التناافر.

• العنف ضد المرأة

العنف ضد المرأة الذي هو من أكثر صور العنف الأسري إنتشاراً وتكراراً له تأثير عميق على الأسرة والمجتمع ككل والنشأ خاصة أطفال الأسر التي يمارس فيها العنف، وللعنف ضد المرأة صورا وسلوكيات عدة منها الإيذاء الجسدي والجنسي واللفظي والإهمال العاطفي والإذلال والتهديد و تقييد الحرية والإخضاع والسيطرة، ويرجع انتشار العنف ضد المرأة لعوامل ثقافية وتربوية وعادات وتقاليد وعوامل اجتماعية واقتصادية، إضافة لذلك التفسير الاختياري والمتحيز لبعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بالرغم من أن ذلك يتعارض مع ما جاء في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية من دعوة لاحترام المرأة وحسن معاملتها.

• أشكال العنف ضد المرأة

تعددت اشكال العنف الممارس ضد المرأة، كما تتفاوت أشكاله من مجتمع إلى آخر باختلاف السياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ومن أشكال العنف التي تتعرض له المرأة مايلي:

• العنف الجسدي

وهو استخدام الرجل القوة الجسدية اتجاه المرأة بهدف إلحاق أذى جسدي يصاحبه أوجاع ومعاناة نفسية، وتتمثل بأشكال متعددة مثل الكي بالنار، الركل الضرب بالأيدي أو بالأدوات، الخنق وشد الشعر، ووسائل عقابية شرعية، وهذا يعتبر هذا النوع من العنف من أكثر أشكال العنف وضوحا، نظرا للآثار والكدمات والرضوض التي يمكن ملاحظتها واكتشافها.

• العنف اللفظي

وهو عبارة عن أي فعل لفظي يلحق بالمرأة ضررا نفسيا ومنها الشتم، والتحرش اللفظي، وإطلاق الألفاظ، والتخويف، العزلة، الاستغلال، عدم الاكتراث، فرض الرأي بالقوة، التهديد بالطلاق أو الهجر، ويعتبر من أخطر أنواع العنف لأنه غير محسوس مما يصعب من الناحية القانونية إثباته وذلك لعدم تركه لأثر مادي واضح (المرواتي، ٢٠١٠).

• العنف الجنسي

يعرف بأنه لجوء الزوج لاستخدام القوة والسلطة والاجبار عند ممارسة الجنس مع زوجته دون أخذ أي اعتبار لوضعها الصحي أو النفسي أو رغبتها الجنسية، منها اللمس غير مستحب، الخيانة، الامتناع عن ممارسة الجنس بشكل صحي واستخدام أساليب غير شرعية خارجة عن القواعد والأخلاق عند ممارسة الجنس (الحواتي، ٢٠٠٤).

• العنف الاقتصادي

يتمثل العنف الاقتصادي في حرمان الزوجة بالتصرف بأموالها وممتلكاتها أو الإنفاق على حاجاتها الأساسية أو الثانوية، وحرمانها من المصروف وإذلالها، وإجبارها على بإعطائه راتبها أو الاستيلاء على راتبها دون رغبة منها أو الاقتراض والتحكم في طريقة صرفه، وقد عرف (حمدان، ٢٠١١) العنف الاقتصادي والمتمثل في الاحتفاظ بالنقود أو احتكار الاحتفاظ بها، ومنع الزوجة من الحصول على عمل أو من الاستمرار بالعمل، وإرغامها على طلب النقود أو المصروف.

• العنف الاجتماعي

ويشير إلى إبعاد الزوجة ومنعها بالانخراط والمشاركة في المجتمع، وحرمانها من زيارة والتواصل مع الأقارب والتدخل بجميع شؤونها.

• العنف النفسي

يعني الاعتداء على مشاعر الذات للمرأة، ومنعها من حرية التعبير عن رأيها أو رغباتها ورؤية المرأة على أنها ناقصة عقل، وشتها والتلفظ بألفاظ نابية. (شكري، ٢٠٠٣).

• العنف القانوني

العنف الذي تتعرض له المرأة بسبب الدساتير أو القوانين الوطنية، ويظهر هذا التمييز بأوضح أشكاله في قوانين العقوبات، والأحوال الشخصية، وخاصة في مواضيع الزواج والطلاق، حضانة الأبناء، النفقة، الولاية، والإرث (ناصر، ٢٠٠١).

• العنف الصحي

عدم تقديم الرعاية الصحية المناسبة للزوجة، ولا يراعي حاجات ورغبات زوجته حول موضوع الحمل، وجعلها أداة فقط لإنجاب النسل أو التعقيم الإجباري أو الإجهاض القسري (العواودة، ١٩٩٨).

• بعض النظريات المفسرة للعنف ضد المرأة

حاولت العديد من النظريات تفسير العنف ضد المرأة ومن أهم تلك النظريات:

أ. النظرية النسوية

في أوائل السبعينات بدأت النساء المهتمات في حقوقهم للبحث ولتفسير سبب التسلط والقمع الجنسي للمرأة في النظام الاجتماعي والاقتصادي والصناعي وتهميش دور المرأة وأن الرجال هم أصحاب القرار والسلطة (Gardiner, 2004).

ب. نظرية الدور

يرى عبدالمجيد (٢٠١٥) هذه النظرية أن الكثير من مشكلات الفرد تظهر من عدم قدرته على أداء أدواره الاجتماعية بنجاح، خاصة وأن طبيعة الحياة الحديثة أصبحت أكثر تعقيدا كما زادت في احتياجات الانسان وادى ذلك إلى أن الفرد أصبح مطالبا بلعب أكثر من دور في الوقت الذي عليه أن يسلك بطريقة تتفق مع توقعات مجتمعه نه، ووفقا لنظرية الدور قسمت وظائف المرأة وأدوارها إلى ثلاث:

- ◀ الدور الإنجابي ويرتبط بتكاثر الحياة البشرية وبقاء النوع ويعني الانجاب البيولوجي بجانب تنشأت الأطفال ورعايتهم.
- ◀ الدور الانتاجي: ويعني الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المرأة.
- ◀ إدارة المجتمع المحلي ويتضمن الأنشطة التي تقوم بها المرأة على مستوى المجتمع المحلي.

ونتيجة للتغير الاجتماعي والذي نتج عنه تغير في أدوار كلاً من المرأة والرجل. كذلك تعدد في أدوار المرأة وهي أدوار قد تكون متعارضة مما يؤدي إلى معاناة المرأة من ذلك التعارض خاصة أنها لا تستطيع أحيانا أن تختار دور دون آخر.

ج. النظرية المعرفية

تفسر حسن (٢٠٠٣) أن العنف ضد المرأة وتأثيره عليها يتحدد بتفسيرها لما تتعرض له وهو الأمر الذي يؤثر على ردود أفعالها وسلوكها إتجاه ماتواجهه من عنف، فإذا كانت تعتقد أن ما تتعرض له إساءة أيا كان نوعها جنسية أو جسدية أو نفسية أمراً سيئاً وعنيفاً فسوف تصل إلى قناعة بأن مايقع عليها عنفاً، أما إذا كان تقييمها لما تواجهه أنه أمر طبيعياً فإن ذلك يؤثر على سلوكها وعلى قناعاتها وتفسيرها لتلك الأحداث.

د. نظرية ثقافة العنف

فسر الوريكات (٢٠١٣) نظرية العنف الى العوامل الثقافية والاجتماعية والتي تساهم في انتشار ثقافة العنف بما في ذلك تفوق الرجل على المرأة وحيث أنه هناك كما ثقافي متراكم يعطي الرجل تفوقا على المرأة والحق في تربيتها والسيطرة عليها وهي رسائل تتلقاها النساء وقد تتبناها أحيانا وتتصرف بما يتلائم مع تلك الرسائل، وباختصار فإن المرأة تتقبل ما يقال لها وهذا يحول دونها ومحاولة مقاومة هذا العنف أو تغيير الواقع الذي تعيش فيه.

• دراسات سابقة:

استحوذت ظاهرة العنف الأسري بشكل عام والعنف ضد المرأة بالتحديد على اهتمام المختصين في مجال الأبحاث الاجتماعية والنفسية، وعيا منهم بأهميتها وآثارها السلبية على المرأة والمجتمع، الأمر الذي جعل دراستها والحد منها ومن آثارها ضرورة ملحة وفيما يلي عرضا لبعض الدراسات التي توصل اليها الباحثون للتصدي لتلك الظاهرة:

• أولاً: دراسات عربية

قام الشيخ (2004) بدراسة لبحث الفروق بين المعنفات وغير المعنفات في بعض الخصائص الشخصية والإكلينيكية، وبلغ عدد المشاركات ٢٤٢ طالبة من طالبات جامعة الكويت، ٢٨ منهن من المتزوجات، مستخدماً مقياس العنف ضد المرأة ومقياس تنسي لمفهوم الذات والمقياس العربي للوسواس القهري بالإضافة إلى قائمة بك للاكتئاب، وقد كشفت النتائج عن فروق دالة بين المعنفات وغير المعنفات حيث حصلت النساء المعنفات على درجات أعلى على مقياس الاكتئاب والوسواس القهري، في الوقت الذي كانت درجاتهن على مقياس مفهوم الذات منخفض مقارنة بغير المعنفات مما يؤكد أن للعنف آثار سلبية.

وفي عام (٢٠٠٤) قامت بوزبون بدراسة تهدف للتعرف على مشكلة العنف ضد الزوجة بالبحرين وعلاقة ذلك بعمل المرأة ومستواها التعليمي، وبلغ عدد المشاركات في الدراسة ٦٠٥ من الزوجات البحرينيات. وأشارت النتائج إلى وجود فروق دالة في التعرض للعنف بين النساء يمكن إرجاعها إلى عمل المرأة حيث كانت النساء العاملات أقل تعرضاً للعنف كما كانت هناك علاقة عكسية بين مستوى دخل الزوجة ومستواها التعليمي وتعرضها للعنف.

وقام الدسوقي (٢٠٠٦) بدراسة هدفت لبحث العلاقة بين التعرض للإساءة من جانب والإصابة بالقلق والاكتئاب والأفكار الانتحارية، وكان عدد المشاركات ١١٤ سيدة من العاملات بجامعة المنوفية تراوحت أعمارهن ما بين 28-43 عاماً، وقد بينت نتائج التحليل الإحصائي للعينة أن التعرض للإساءة بكافة أنواعها مرتبط بـ كل من الاكتئاب والقلق والأفكار الانتحارية، حيث بلغت معاملات الارتباط الخاصة بتلك المتغيرات 0,318، 0,504، 0,342 على التوالي، كما كان هناك ارتباط موجباً ودال إحصائياً بلغ 0.507.

كما أجرى الشمري وناجي (٢٠٠٧) دراسة شملت ٤ محافظات عراقية لمعرفة اتجاهات الشباب نحو العنف ضد المرأة، وبلغ عدد المشاركين ١٩٨ امرأة و٢٠٢ رجل، تراوحت أعمارهن ما بين ١٨ - ٥٨ عاماً، وتراوح مستواهم التعليمي ما بين الثانوية العامة إلى الدراسات العليا، وتم استخدام مقياس اتجاهات الشباب نحو العنف ضد المرأة. وقد كشفت نتائج التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الشباب نحو العنف ضد المرأة ترجع لمتغير النوع، أو المستوى الدراسي، أو متغير العمر، أو المهنة.

قامت العزي (٢٠٠٧) بدراسة قارنت فيها عينة من النساء اليمينيات بعينة أخرى من المصريات في مدى إدراكهن للعنف الأسري والمعاناة من القلق والاكتئاب. وقد تكونت عينة البحث من ٢٤١ امرأة يمنية و ٢٤٧ امرأة مصرية تراوحت أعمارهن ما بين ١٤ إلى ٥٠ سنة بمتوسط ٢٦.٨٨ وللوصول إلى أهداف الدراسة استخدمت الباحثة مقياس العنف من إعدادها ومقياس بك للاكتئاب من تعريب غريب عبدالفتاح غريب ومقياس القلق من إعداد أحمد إسماعيل وقد كشفت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك فروقاً في أشكال العنف وأن العنف المعنوي أكثر

انتشارا من العنف المادي لدى المجموعتين، كما تبين وجود ارتباطا بين التعرض وإدراك العنف من جانب وكلا من القلق والاكتئاب من جانب آخر، وكانت الارتباطات موجبة عند مستوى ١٪ لدى العينتين بالإضافة إلى وجود فروق دالة إحصائية بين المعنفات اليمنيات والمصريات في مدى التعرض للعنف ومدى إدراكهن له، حيث كانت النساء اليمنيات أكثر ادراكا وأكثر تعرضا للعنف فضلا عن ذلك فقد تبين أن هنالك فروقا دالة بين المجموعتين في مدى المعاناة في الاكتئاب فقد كانت متوسطات اليمنيات أعلى من متوسطات المصريات على مقياس الاكتئاب في الوقت الذي لم تكن هناك فروقا دالة بين المجموعتين فيما يتعلق بمتغير القلق.

كما أجرت صقار (٢٠٠٧) دراسة بهدف استقصاء اتجاهات طلبة الجامعة الأردنية نحو العنف ضد المرأة وأكثر أنواع العنف شيوعا على ٩٨٠ طالبا وطالبة. وقد توصلت الباحثة على أن الطلبة لديهم توجه إيجابيا نحو العنف ضد المرأة، والعنف الجسدي كان أكثر أنواع العنف شيوعا، يليه العنف اللفظي ثم النفسي ثم العنف الصحي وأخرا الجنسي.

وأجرى الدوه ودرويش (٢٠٠٨) دراسة للتعرف على الهوية النفسية للنساء اللواتي يتقبلن العنف الزوجي، وقد كان عدد المشاركات ٢٢٠ زوجة من مختلف المحافظات المصرية، وقد تم استخدام مقياس التقبل الزوجي. وكشفت نتائج البحث أن العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية عوامل محددة في تحمل المرأة للعنف الزوجي فالزوجة الأمية أو التي ليس لها أطفال والمرأة التي استمر زواجها ١٠ سنوات وأكثر والمعتمدة اقتصاديا على الزوج أكثر قبول وتحملا للعنف الزوجي.

أما مقدادي والشرفات (٢٠١٢) قاما بدراسة للتحقق من علاقة الاتجاه نحو العنف ضد المرأة بالنوع الاجتماعي، وكان عدد المشاركين ١١٤ من الطلبة الذكور من جامعة آل البيت في الأردن، وقد استخدم مقياس اتجاهات الطلبة نحو العنف ضد المرأة ومقياس النوع الاجتماعي الذكوري وهو مقياس يقيس ما إذا كان الذكور يعتقدون أن العنف ضد المرأة حق للرجل الذي يرى فيها ملكية خاصة. وقد أظهرت النتائج عن وجود فروق دالة إحصائية بين اتجاهات الطلبة ومتوسطات درجاتهم على مقياس العنف ضد المرأة ومقياس النوع الاجتماعي، كما تبين وجود ارتباطات بين درجات المشاركين على مقياس النوع الاجتماعي (الذكوري) وبين جميع أبعاد العنف ضد المرأة.

وقامت حماد (٢٠١٣) بدراسة تهدف إلى اكتشاف درجة الوعي بطرق مواجهة العنف بأشكاله المتعددة لدى عينة من طالبات كلية الأميرة عالية الجامعية في الأردن في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية مثل مكان السكن والمرحلة الدراسية والحالة الاجتماعية والتخصص، وبلغت عينة الدراسة من ٢٧٣ طالبة، تم اختيارهن وفق العينة العشوائية ودلت النتائج عن وجود فروقا ذات دلالة إحصائية

لصالح الطالبات اللواتي في محافظة عمان عن الطالبات اللواتي يسكن القرى والمخيمات، وهناك فروق ذات دلالة إحصائية تبعا للسنة الدراسية لصالح طالبات السنة الرابعة، وهناك فروق ذات دلالة إحصائية تبعا للحالة الاجتماعية لصالح الطالبات المتزوجات ولصالح التخصصات الأدبية، إلا أن هذه الفروق على جميع المتغيرات متوسطة ومتقاربة.

ورأى الكعبي (٢٠١٣) في دراسة عن العوامل المجتمعية للعنف الأسري في المجتمع القطري، هدفت إلى معرفة الظروف التي تؤدي إلى ظهور العنف الأسري، وقد استخدم الباحث المنهج العلمي بطريقة المسح الاجتماعي مع استخدام الاستبانة كأداة للدراسة وطبقه على العاملين من الأباء والأمهات العاملين في المؤسسات التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية بعينة عشوائية بلغت ٤٢٪. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الدور الأكبر في ظهور العنف الأسري المتمثل بالعنف بين الزوج وزوجته هو تدخل الأقارب والأهل حيث بلغت النسبة ٨١٪، وبلغت نسبة اعتداء الزوج على الزوجة بالضرب ٧٤٪.

قام حراحشة (٢٠١٤) بدراسة على ٧٨ امرأة معنفة من محافظة الزرقاء في الأردن، تم اختيارهن بالطريقة المتاحة وممن أبلغن عن وقوع اعتداءات وعنف ضدهم، وذلك بهدف التعرف على طبيعة التواصل لدى الزوجات المعنفات نفسياً، وقد تراوح المستوى التعليمي ما بين المرحلة الابتدائية إلى المستوى الجامعي، و ٦٧٪ من العاملات، و ٣٢.١٪ من غير العاملات، وتم ذلك باستخدام استبانة العنف النفسي ضد الزوجة واستبانة طبيعة التواصل لدى الزوجات. وكشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباط عكسية بين درجات المفحوصات على مقياس العنف النفسي وبين درجاتهن في مجال التواصل الإيجابي مع المعنف كما توجد علاقة ارتباط طردية بين مقياس العنف النفسي ومجال التواصل السلبي. كما تبين وجود فروق جوهرية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بين العنف النفسي وطبيعة التواصل ترجع إلى المستوى التعليمي والعمل، وكشفت النتائج عدم وجود ارتباط بين العنف النفسي ونوعية التواصل من ناحية المستوى التعليمي ومتغير العمل لدى النساء.

دراسة أخرى قام بها منصور (٢٠١٤) هدفت إلى التعرف على مستويات العنف في مدينة عمان على النساء المعنفات من وجهة نظر تربوية، وبلغ عدد المشاركات ٢٥٠ امرأة معنفة، ولتحقيق أهداف الدراسة طورت استبانة ظهرت نتائجها أن النساء الأردنيات يتعرض للعنف المعنوي والاجتماعي والاقتصادي والجسدي والجنسي بدرجة عالية، أما فيما يتعلق بالعنف الصحي فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أنواع العنف الموجه ضد المرأة تعزي لمتغير العمر، بينما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف المعنوي الممارس باتجاه الزوجة وبين مستوى التعليم عند الزوجة، مما يؤكد أن الزوجة الغير متعلمة تتعرض للعنف أكثر من الزوجة المتعلمة.

أما بطيخ (٢٠١٦) فقامت بدراسة تهدف إلى كشف العلاقة بين العنف الذي يمارسه الأزواج على النساء وعلاقته بظهور اضطرابات شخصية لديهن، وكان عدد المشاركات ١٨٢ امرأة متزوجة في مدينة حمص السورية. وكشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائية بين العنف الزوجي واضطرابات البارانويا، والشخصية والمضادة للمجتمع والوسواس القهري. كما أظهرت النتائج عن فروق دالة إحصائية في تكرار العنف ترجع للمستوى التعليمي، حيث كانت النساء الجامعيات أقل عرضة للعنف.

كما أجرى الجنفاوي (٢٠١٦) دراسة حول ظاهرة العنف ضد الزوجات في المجتمع الكويتي للتحقق من أسباب إنتشارها وما اذا كانت هناك فروقا في التعرض للعنف يمكن إرجاعها للحالة الاجتماعية وصلة القرابة بين الزوجين والمستوى العلمي للمرأة والدخل. وكشفت نتائج التحليل الإحصائي عن أن هناك أسباب عدة للعنف كالإحباط والغضب والحرمان وأن غالبية المُنْغْضِينَ مَرُورًا بتجربة تعنيف منذ الصغر. كما كشفت النتائج عن وجود فروقا دالة إحصائية بين المتزوجين من الأقارب مقارنة بالمتزوجين من غير الأقارب، حيث بلغت معدلات العنف عند المتزوجين من الأقارب أكثر عنفا، كما تبين أن المستوى العلمي ومستوى الدخل للمرأة عوامل محددة للعنف، فقد كانت النساء ذات أعلى مستوى عليما أقل عرضة للعنف كذلك الحال لدى النساء اللواتي يتمتعن بمستوى اقتصادي فوق المتوسط.

وفي دراسة أجرتها الفزازية (٢٠١٦) وذلك للتعرف على اتجاه الشباب في المجتمع العماني نحو العنف ضد الزوجة، وكان عدد المشاركين ١٨٦ متزوج و ١٥٠ متزوجة من مختلف مناطق سلطنة عمان ومختلف المستويات التعليمية، تراوحت ماقبل الدبلوم العام إلى الماجستير، وبعد تطبيق مقياس الاتجاهات نحو العنف ضد الزوجة أظهرت النتائج أن كلا من الرجال والنساء يحملون اتجاهات غير مؤيدة للعنف بأنواعه المختلفة سواء جسدي أو لفظي أو نفسي أو جنسي، وترجع الباحثة السبب في ذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمي بين أفراد العينة، كذلك إيمان المرأة بأنها جديرة بالإحترام والتقدير وهي حقوق منحها إياها الإسلام.

واهتمت دراسة البلهان والناصر (٢٠١٧) بدراسة أشكال العنف الواقع على المرأة الكويتية ومدى ارتباط العنف ببعض المتغيرات مثل المستوى التعليمي والحالة المهنية والعمر والبيئة الأسرية، وقد بلغ عدد المشاركات ٥٠٠ امرأة كويتية متزوجة ولديهن أطفال، وقد تراوحت أعمارهن ما بين ١٨ إلى ٥٥ سنة. وكشفت النتائج على أن العنف اللفظي يأتي في الترتيب الأول بنسبة ٨٣.٦٪، يليه التهديد بالعقاب ٨٠٪ ثم تقييد الحرية الشخصية ٥٠٪، ثم الإساءة في ظروف الحمل والولادة ٤٨٪ ثم العنف الجنسي ٣٣.٧٪ وأخيرا العنف البدني ٢٦٪. ولا تختلف الدرجة على مجمل مقياس العنف باختلاف الزوجات من حيث التعليم والحالة المهنية في الوقت الذي ارتبط فيه عامل السن وبعض خصائص البيئة الأسرية والزوجية في العنف.

قام بدوي (٢٠١٧) بدراسة للتعرف على أشكال العنف ضد النساء المعنفات في مدينة الرياض، وأسباب ودوافع العنف الممارس ضد المرأة، وبلغ عدد المشاركين ٤٨ امرأة. وأظهرت النتائج أن النساء في الفئة العمرية من ٢٣ - ٢٥ أكثر الفئات العمرية تعرضاً للعنف الجسدي، والصحي، والاجتماعي، والاقتصادي، والنفسي، واللفظي، وأن العنف الاجتماعي يمارس بدرجة عالية بينما العنف الصحي أقل الأنواع ممارسة، وكما أظهرت النتائج بأن النساء الأقل تعليماً يتعرضن للعنف أكثر من غيرهن من المتعلّمات.

وقام كلا من الردعان والعصيمي (٢٠١٩) بدراسة للتعرف على مدى إدراك طالبات كلية التربية الأساسية في الكويت لمدى العنف الواقع على المرأة، وشملت عينة الدراسة ١٤٨ طالبة. وكشفت نتائج التحليل الإحصائي أن الطالبات يدركن أن هناك عنف يقع على المرأة بنسب متوسطة إلى مرتفعة، أما أشكال العنف فكانت العنف البدني واللفظي والنفسي على التوالي، وبالنسبة لأسباب العنف أرجعت الطالبات ذلك إلى تدخل أهل الزوج، كما تبين وجود فروق دالة ترجع إلى متغير العمر ومتغير عدد سنوات الزواج وعدد الأطفال في الوقت الذي لم تكن هناك فروقاً يمكن إرجاعها لمستوى الدخل أو منطقة السكن أو العمر عند الزواج.

• ثانياً: دراسات أجنبية

في دراسة طولية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ قام بها Naved et al., وتم نشرها في (٢٠٠٦) للكشف عن حجم العنف الجسدي من قبل الأزواج في المناطق الحضرية والريفية في بنغلاديش، كذلك احتمالات تصريح الزوجة بوقوع العنف وما إذا كانت الزوجات المعنفات يطلبن المساعدة من المؤسسات الخاصة بذلك أو من الغير. وقد بلغ عدد المشاركات ٢.٧٠٢ امرأة معنفة، وقد كشفت نتائج الدراسة عن أن (٤٠٪) من النساء اللواتي يقطن في المناطق الحضرية قد تعرضن للعنف، بينما (٤٢٪) من سكان المناطق الريفية تعرضن للعنف، وأن (٦٦٪) من المتزوجات لم يصرحن بحوادث العنف الذي تعرضن له ويرجع ذلك لعدة أسباب أولها أن العنف ضد المرأة ظاهرة مقبولة في المجتمع البنغلاديشي، بالإضافة إلى الإحساس بالخزي والعار والخوف من التعرض إلى عنف أكبر ومن الغريب أن ٢٪ فقط من المعنفات قد طلبن المساعدة من المؤسسات إلا بعد أن العنف أصبح يهدد حياتهن أو حياة أطفالهن في خطر.

أما Breiding et al. قام بمسح عام (٢٠٠٥) وقد تم نشره في (٢٠٠٨) على ١٨ ولاية أمريكية للكشف عن عوامل انتشار ومخاطر عنف الشريك الحميم على المرأة مستخدماً مقياس عنف العلاقات الحميمية، ومقياس عوامل السلوك الخطر، وقد بلغ عدد المشاركات ٧٠.٠٠٠ مشاركة. وقد أشارت النتائج إلى أن ١ من كل ٤ نساء تقوم بالإبلاغ عن العنف، كما أظهرت النتائج بأن النساء اللواتي يتلقين دخل أكثر من ٥٠.٠٠٠ دولار خلال العام على نسبة ٣.١٪ بين أولئك النساء اللواتي يتلقين دخل أقل من ١٥.٠٠٠ دولار، أما بالنسبة للمستوى التعليمي

فقد تراوح معدل انتشار العنف بين النساء اللواتي حصلن على مؤهل البكالوريوس (٠.٧٪) فيما اللواتي لم يتخرجن من المدرسة الثانوية (٢.٥٪).

أما Ushie et al. (٢٠١١) فقد قاموا بدراسة للتعرف على مدى انتشار ظاهرة العنف بين النساء الأفريقيات والأسباب المؤدية لذلك، وقد بلغ عدد المشاركات ٥٠٩ من النساء النيجيريات، طبق عليهن استبيان للدراسة الكمية. وأظهرت نتائج البحث إلى أن (٤٢.٤٪) من أفراد العينة تعرضن للعنف الجسدي. أما العوامل المتنبئة للعنف فكانت صغر سن المرأة، انخفاض مستوى التعليم مع ارتفاع مستوى تعليم الزوج أو الشريك، كما أن للعنف مضاعفات خطيرة على الصحة النفسية والجسدية لأولئك النساء.

وعن دراسة أجراها Arslanats et al. (٢٠١٢) بهدف التعرف على أنواع العنف الممارس ضد النساء الحوامل ومدى انتشاره في المدن التركية، وقد بلغ عدد المشاركات ٢٥٣ امرأة حامل تم اختيارهن بواسطة العينة العشوائية البسيطة، وقد أسفرت النتائج بأن (٢٤.١٪) قد تعرضن للعنف الأسري خلال فترة الحمل، و (١١.١٪) أشارن إلى استمرار العنف بعد الولادة. وقد كان العنف الجسدي الأكثر تعرضاً له بنسبة (١٨.٢٪)، وقد وجدوا أن النساء اللواتي حصلن على تعليم ابتدائي أو مستوى تعليمي منخفض والنساء اللواتي أزواجهن تزوجهن مجبرين ودون رغبة منهم مارسوا المزيد من أساليب العنف عليهن أثناء فترة الحمل.

ودراسة أخرى قام بها Subodh et al. (2014) لتقييم مدى انتشار العنف ضد الزوجات وعلاقة ذلك بالإدمان على الكحول مقارنة بالإدمان على الأفيونات في شمال الهند، وقد بلغ عدد المشاركات ٢٦٧ امرأة. وقد كشفت نتائج التحليل الإحصائي أن (٥٥٪) من المشاركات قد تعرضن للعنف، وإن (٦٣.١٩٪) تعرضن للعنف تحت تأثير الكحول، بينما (٤٢.٣٪) تعرضن للعنف تحت تأثير الأفيونات. كما كشفت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود ارتباط بين عمر الأزواج ومستواهم التعليمي والبطالة لدى كل من الزوجين مرتبطة بالعنف فضلاً عن الفقر.

أما Alan et al. (2016) فقد قاموا بدراسة حول العنف الأسري في تركيا وذلك بهدف توعية النساء بالعنف الواقع عليهن وتمكينهن من الدفاع عن أنفسهن والطلالبة بحقوقهن. وقد شاركت ١٠٣٩ امرأة، وبلغت أعمارهن ١٨ وما فوق وغير حوامل أو مرضعات، تم الوصول إليهن عن طريق ١٢ مركزاً للصحة العائلية في تركيا ومن شروط اختيار المشاركات الخلو من الاضطرابات النفسية والعقلية والصحية. وكشفت نتائج التحليل الإحصائي أن (٣٩.٩٪) من المشاركات في الدراسة تعرضن لعنف لفظي من قبل الأزواج بينما تعرضت (٣١.٧٪) إلى عنف عاطفي و (٢٣.٩٪) للعنف الجسدي و (١٣.٥٪) لعنف جنسي واقتصادي، أما فيما يتعلق بأسباب العنف من وجهة نظر المشاركات، ذكرت (٣٣٪) منهن أن الغيرة هي السبب وراء العنف، أما فيما يتعلق بمدى وعي المشاركات بحقوقهم والأساليب المتاحة لهن لحماية أنفسهن فقد تبين أن (٤٠٪) لا يدركن كيفية تقديم شكوى

للجهات المختصة، وأن (١٪) منهم لديها علم بخدمة الخط الساخن للتبليغ عن العنف، في الوقت الذي ذكرت فيه (٩٪) فقط من المشاركات معرفتهن بالمؤسسات والقوانين المختصة بحماية المرأة، بالإضافة لذلك فإن (١٠.٤٪) من النساء تقدمن بشكوى لمراكز الشرطة.

ودراسة أخرى قام بها Mohapatra and Mistry (٢٠١٧) هدفت للتعرف على مدى انتشار العنف الأسري في منطقة باهابنسوار في الهند والتعرف على العوامل المرتبطة به، وشملت العينة ١٠٠ امرأة متزوجة (٨٦٪) من الهندوس و(١٢٪) من المسلمين و(٢٪) لم تحدد ديانتهم. وقد أظهرت النتائج إلى أن (٣٧.٢٪) من المشاركات تعرضن للعنف المنزلي، و(٣٥٪) تعرضن للعنف الجسدي، و(١٧٪) تعرضن للعنف الجنسي، و(٣٥٪) للعنف العاطفي، وكان الزوج هو مصدر العنف في غالبية الحالات، وقد أرجعت المشاركات السبب إلى الإدمان.

أما Jewkes, et al. (٢٠١٨) فقد قاموا بدراسة تهدف إلى التعرف على انتشار العنف الواقع على المرأة من قبل الزوج ووالدته وأشقائه، والمشاكل السلوكية والصحية التي تعاني منها المعرضات للعنف الأسري، وبلغت العينة من ٤٦٣ امرأة، من ستة مدن في بنغلاديش، وتراوحت أعمارهن ما بين (١٨ - ٤٨). وبينت النتائج أن ١٤٪ من النساء حديثات الزواج قد تعرضن للعنف الجسدي من أمهات الزوج، وأن ٢٣.٢٪ عانين العنف الجسدي من أزواجهن في خلال الأثنى عشر شهر الأخيرة، وأن ٧٠٪ منهن قد تعرضن للعنف من قبل الزوج ووالدته ومن صور العنف الفسيولوجي الحرمان من الطعام وأن الكثير منهن كان يقترضن لتوفير الطعام خاصة أولئك النسوة المتزوجات من رجل متعدد الزوجات، إلا أن المرأة العاملة والقادرة على الكسب كانت تعيش ظروف أفضل وتتمتع بنوع من الحماية فضلاً عن ذلك فقد تبين أن هناك ارتباط قوي بين تقييم المرأة لزوجها وبين العنف الذي توقعه والدته عليها، كما أن الكثير من ضحايا العنف يعانين من اضطراب نفسي كالإكتئاب والقلق والأفكار الانتحارية.

وقام كلا من Meston and Kilimink (٢٠١٩) بمراجعة عدة دراسات حول العنف الجنسي وعلاقته بالصحة الجنسية لدى النساء، وما إذا كان إدراك المرأة وتعريفها للعلاقة الجنسية المفروضة عليها أو بدون موافقة تعتبر عنف جنسي أو اغتصاب أو إهانة جنسية. وأشارت الدراسات إلا أن الكيفية التي تدرك فيها المرأة الخبرة الجنسية لها علاقة بالصحة والسلوك الجنسي فيما بعد، كما أن الأفكار المسبقة حول الجنس والعنف الجنسي بالإضافة إلى الخبرة التي تمر بها المرأة وما إذا كانت ترجع الذنب للغير يقلل من النتائج السلبية عليها أحياناً قبل الإحساس بالذنب ولوم الذات وفي أحياناً أخرى فإن الإحساس بالمسؤولية عن الحادث مرتبط بالتوتر والقلق من العلاقة الجنسية.

في دراسة أجراها Lansford et al. (2020) للوصول إلى هدف الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقضاء على جميع أشكال التمييز والإساءة ضد النساء والأطفال

بحلول عام ٢٠٣٠، وقد بلغ عدد المشاركين ٣٧,٦٤١ فرداً من ٢١ دولة، وذلك لتقييم اعتقاد النساء والرجال حول أحقية الرجل في تعنيف زوجته وإن كانوا يرون أن ذلك أمراً طبيعياً. وقد كشفت نتائج الدراسة عن أن ٤٦٪ من الذكور والإناث يعتقدون بأن ضرب وعنف الرجال لزوجاتهم أمراً مبرراً.

• تعقيب على الدراسات السابقة

بمراجعة الأبحاث السابقة والمرتبطة بظاهرة العنف بالتحديد العنف ضد المرأة يمكن استنتاج النقاط التالية:

« العنف بشكل عام والموجه ضد المرأة بشكل خاص ظاهرة عالمية لم تستثني مجتمعا أو حضارة أو ديانة.

« العنف ضد المرأة له آثار سلبية على الصحة النفسية والعقلية والجسدية تمتد لفترات طويلة في حياتها إن لم يكن طوال حياتها.

« العنف ضد المرأة وخاصة الزوجات ممن لديهن أطفال تمتد آثاره السلبية لتصل للأطفال وقد تنمو آثاره معهم.

« هناك فروقا بين المجتمعات في معدلات وأشكال العنف ترجع لأسباب ثقافية وحضارية والعادات والتقاليد والقيم والأفكار المنتشرة في تلك المجتمعات.

« غالبية الدراسات التي تناولت العنف ضد المرأة مصدرها الدول الغربية مقارنة بالمجتمعات المحافظة حيث نشأت حركة تحرير المرأة والمطالبة بمساواتها بالرجل ذلك لأن لتلك المجتمعات أسبقية في الوعي بالعنف وآثاره السلبية وتقييمه كسلوك يعاقب عليه.

« هناك اختلاف يصل لحد التناقض في اتجاهات الأفراد نحو العنف ضد المرأة وتقييمهم له من حيث كونه سلوك طبيعيا أو سلوكا مجرما يعاقب عليه القانون.

« هناك تزايد في معدلات الوعي بحقوق النساء وبالعنف الواقع عليهن كذلك المطالبة بسن قوانين وتفعيلها لحماية المرأة.

« بالرغم من زيادة الوعي بحقوق المرأة والآثار السلبية عليها وعلى المجتمع الناتجة عن العنف كذلك بالرغم من القوانين التي وضعتها الحكومات ومنظمة الصحة العالمية إلا أن العنف ضد المرأة مازال مستمرا، بل هو في تزايد في بعض المجتمعات.

« هناك اختلاف فيما يمكن استنتاجه من حيث ما إذا كان ارتفاع معدلات التعليم لدى المرأة وخروجها للعمل واستقلالها الاقتصادي قد أدى إلى انخفاض العنف ضدها أم العكس، حيث جاء في بعض الأبحاث أن العوامل التي ذكرت سابقا أدت إلى انخفاض مستوى العنف ودراسات أخرى لم تتفق مع تلك النتائج.

« العنف الأسري ليس مقتصرًا على المرأة، بل أن بعض الدراسات كشفت عن أن الرجال أيضا عرضة للعنف وإن كان الفارق بين الرجال والنساء كبيرا جدا.

• فروض الدراسة

« هناك فروق دالة إحصائياً بين النساء في اتجاهاتهن نحو العنف الواقع على المرأة باختلاف محافظة السكن.

« هناك فروق دالة إحصائياً بين النساء في اتجاهاتهن نحو العنف الواقع على المرأة باختلاف مستوى الدخل.

« هناك فروق دالة إحصائياً في الاتجاه نحو العنف ضد المرأة باختلاف النوع.

« هناك ارتباط سالب دال إحصائياً بين الاتجاهات نحو العنف الواقع على المرأة والمشاركة في جهود مكافحة العنف.

• منهج الدراسة

• تصميم الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن، وذلك لملاءمته لأهداف الدراسة.

• المشاركون

بلغ عدد المشاركين ١٨٩ مشاركا من الكويتين المتزوجين (١٣٣ من الإناث، بنسبة ٧٠٪، و ٥٦ من الذكور بنسبة ٣٠٪) موزعين على جميع محافظات دولة الكويت الست. يعرض جدول (١) الخصائص الديمغرافية للمشاركين.

جدول ١ : الخصائص الديمغرافية للمشاركين (ن=١٨٩)

المتغيرات	الوصف	إناث ن	%	ذكور ن	%	الكل	%
العمر عند الزواج	أقل من ٢٠	٢٦	١٩.٥	-	-	٢٦	١٩.٥
	٢٠ - ٢١	٤٥	٣٣.٨	١٦	٢٨.٦	٦١	٣٢.٣
	٢١ - ٣١	٣٦	٢٧.١	١٧	٣٠.٤	٥٣	٢٨.٠
	أكثر من ٣١	٢٦	١٩.٥	٢٣	٤١.١	٤٩	٢٥.٩
المؤهل العلمي	ثانوي فأقل	١٠٧	٥٧	١٣	٧	١٢٠	٦٣.٥
	جامعي فأكثر	٢٦	١٩.٥	٤٣	٢٣	٦٩	٣٦.٥
مستوى الدخل	أقل من ٥٠ د.ك	١٩	١٠	-	-	١٩	١٠.١
	من ٥٠ - ١٠١ د.ك	٤٤	٢٣	٨	٤	٥٢	٢٧.٥
	من ١٠١ - ٢٠٠ د.ك	٥٤	٢٩	٢٩	١٥	٨٣	٤٣.٩
	أكثر من ٢٠٠ د.ك	١٦	٨	١٩	١٠	٣٥	١٨.٥
محافظة السكن	العاصمة	٢٣	١٢	١١	٦	٣٤	١٨.٠
	حولي	٢٩	١٥	١٣	٧	٤٢	٢٢.٢
	الضواحي	١٥	٨	٦	٣	٢١	١١.١
	الجهراء	١٩	١٠	٤	٢	٢٣	١٢.٢
	الأحمدي	٢١	١١	١٢	٦	٣٣	١٧.٥
	مبارك الكبير	٢٦	١٤	١٠	٥	٣٦	١٩.٠
للمشاركة في جهود مكافحة العنف	نادر	٤١	٣٠.٨	-	-	-	-
	قليلاً	٣٥	٢٦.٣	-	-	-	-
	متوسطاً	٣٦	٢٧.١	-	-	-	-
	كثيراً	١٣	٩.٨	-	-	-	-
	دائماً	١٨	٦	-	-	-	-

• أدوات الدراسة

• مقياس الاتجاه نحو العنف ضد الزوجة

استخدمت الدراسة مقياس الاتجاه نحو العنف ضد الزوجة (الفرازية، ٢٠١٦) من إعداد منال خصيب الفرازية (عمان). ويتكون المقياس في صيغته النهائية من

(٤٣) بندا بعد حذف بندين لعدم تشبعهما على أي بعد من أبعاد المقياس، وقياس المقياس الاتجاه نحو العنف ضد المرأة بالأبعاد الأربعة للعنف وهي: (الإساءة النفسية، إلحاق الضرر، الإهانة والامتهان، السيطرة والتسلط). ويجب على المقياس باختيار أحد البدائل الخمس موافق بشدة (٥)، أو موافق (٤)، أو محايد (٣)، أو غير موافق (٢)، أو معارض بشدة (١)؛ عدا عدد (٢٢) بندا تصحح بالطريقة العكسية وهذه البنود هي (١، ٥، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦، ١٨، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٤٤، ٤٥). أما باقي البنود التالية فتصحح بالطريقة الاعتيادية. تشير الدرجة المرتفعة في المقياس إلى اتجاه معارض للعنف ضد المرأة. يعرض جدول ٢ العبارات التي تقيس كل بعد من الأبعاد الأربعة التي يتضمنها مقياس الاتجاه نحو العنف .

جدول ٢ : أبعاد مقياس الاتجاه نحو العنف ضد الزوجة

م	الأبعاد	أرقام البنود	عدد البنود
١	الإساءة النفسية	31,29,28,26,24,23,20,18,16,14,12,11,6,5,1	15
٢	إلحاق الضرر	17,15,13,10,9,8,7,4,3,2	10
٣	الإهانة والامتهان	42,35,34,33,32,30,27,25,22,19	10
٤	السيطرة والتسلط	45,44, 41,40,39,38,37,36	8
		الإجمالي	43

• الخصائص السيكومترية لمقياس الاتجاه نحو العنف ضد الزوجة • الصدق

تم التحقق من صدق المقياس المستخدم بأسلوب الاتساق الداخلي وذلك على عينة استطلاعية مكونة من ٦٠ مشارك، ليسوا ضمن المشاركين في اختبار فروض الدراسة. كان معامل الارتباط بين البنود والدرجة الكلية دالا عند مستوى ٠.٠١، فني بعد الاساءة النفسية كان متوسط معامل الارتباط بين البنود التي تقيس ذلك البعد والدرجة الكلية (٠.٦٦٠)، أما في بعد إلحاق الضرر فقد كان متوسط معامل الارتباط بين بنود ذلك البعد والدرجة الكلية (٠.٦٤٠). كذلك كان متوسط معامل الارتباط بين بنود بعد الإهانة والامتهان والدرجة الكلية (٠.٧٤٠)، أما في بعد السيطرة والتسلط فقد كان متوسط معامل الارتباط (0.544). لم يقل معامل الارتباط بين أي بند والدرجة الكلية للبعد عن (0.315).

تم التحقق أيضاً من الصدق التمييزي للمقياس وذلك بتقسيم العينة إلى ٤ مجموعات متساوية العدد، تم تصنيفها حسب درجتها على المقياس . تم مقارنة المجموعتين (المجموعة التي حصلت على أدنى الدرجات والمجموعة التي حصلت على أعلى الدرجات) على مقياس التوجه نحو العنف ضد الزوجة، باستخدام اختبار "ت"، حيث كانت هناك فروق دالة إحصائية ($l > 0.001$) بين المجموعتين.

• الثبات

تم التحقق من ثبات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ حيث اتضح ان معامل ثبات ألفا للمقياس ككل (٠.٨٧٤)، وهو معامل ثبات عالي وتراوحت معاملات ثبات الأبعاد الأربعة بطريقة ألفا كرونباخ ما بين ٠.٧٠١ – ٠.٧٨٧ وهذا يشير إلى قيمة ثبات مقبولة إلى مرتفعة.

• نتائج الدراسة

• الفرض الأول: الفروق بين النساء في اتجاهاتهن نحو العنف الواقع على المرأة باختلاف محافظة السكن.

للتحقق من صحة الفرض تم استخدام اختبار (ف) لتحليل التباين الأحادي وجاءت النتائج في جدول (٣).

جدول ٣: المتوسطات الحسابية (م) والانحرافات المعيارية (ع) لأبعاد مقياس الاتجاه نحو العنف ضد المرأة تبعا لمتغير محافظة السكن

محافظة السكن	ن	البعد الأول الإساءة النفسية		البعد الثاني إلحاق الضرر		البعد الثالث الإهانة والامتهان		البعد الرابع السيطرة والتسلط		الدرجة الكلية	
		ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م
العاصمة	23	36.91	4.12	26.48	3.45	30.52	2.11	29.70	2.58	123.61	5.57
حولي	29	39.38	6.48	24.48	2.47	30.28	1.25	28.07	6.03	122.21	7.67
الضروانية	15	37.80	4.46	24.07	2.69	29.40	1.92	29.07	2.43	120.33	5.90
الجهراء	19	36.26	2.73	24.00	2.26	29.95	2.15	29.00	2.31	119.21	5.62
الأحمدي	21	39.57	4.14	25.38	2.64	30.90	2.23	31.00	4.05	126.86	7.60
مبارك الكبير	26	35.69	2.09	24.92	2.92	30.58	1.96	29.81	2.94	121.00	6.01
قيمة (ف)		3.30		2.41		1.36		1.56		3.54	
الدلالة		.008		.040		.245		.175		.005	

0.005 **3.54

يتضح من جدول ٣ أن متوسط درجات المشاركات في بعد الإساءة النفسية كانت أعلى في محافظة الأحمدى يليها محافظة حولي، وأدنى متوسط في محافظة مبارك الكبير. كما اتضح في بعد إلحاق الضرر بأن متوسط الدرجات المشاركات في محافظة العاصمة ومحافظة الأحمدى كانت أعلى على الترتيب، وأدنى متوسط في محافظة الجهراء. أما في بعد الإهانة والامتهان كان متوسط درجات المشاركات أعلى في محافظة الأحمدى ومحافظة مبارك الكبير على الترتيب، وأدنى متوسط في محافظة الضروانية. كما أن متوسط درجات المشاركات في بعد السيطرة والتسلط كان أعلى في محافظة الأحمدى ومحافظة مبارك الكبير على الترتيب، وأدنى متوسط محافظة حولي. وقد اتضح أيضا أن متوسط درجات المشاركات في الدرجة الكلية كانت أعلى في محافظة الأحمدى ثم محافظة العاصمة، وأدنى متوسط في محافظة الجهراء.

تم استخدام اختبار Tukey للمقارنات البعدية وتوصلت إلى فروق ما بين حولي ومبارك الكبير بمستوى دلالة 0.026 وفروق ما بين الأحمدى ومبارك الكبير بمستوى دلالة 0.034 في بعد الإساءة النفسية، أما في بعد إلحاق الضرر فتبين وجود فروق ما بين العاصمة والجهراء بمستوى دلالة 0.052 وفي محافظة الأحمدى والضروانية بمستوى دلالة 0.043، أما في محافظة الأحمدى والجهراء توصلت إلى وجود فروق بمستوى 0.004

• الفرض الثاني: الفروق بين النساء في اتجاهاتهن نحو العنف الواقع على المرأة باختلاف مستوى الدخل.

يعرض جدول ٤ المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات المشاركات على مقياس الاتجاه نحو العنف في الأبعاد الأربعة بناء على مستوى الدخل.

جدول ٤ : المتوسطات الحسابية (م) والانحرافات المعيارية (ع) لدرجات المشاركات على مقياس الاتجاه نحو العنف في الأبعاد الأربعة بناء على الدخل.

الدرجة الكلية		البعد الرابع السيطرة والتسلط		البعد الثالث الإهانة والامتهان		البعد الثاني إلحاق الضرر		البعد الأول الإساءة النفسية		ن	مستوى الدخل الشهري
ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م		
٦.٠٤	١٢٣.٦٨	٣.٠٠	٢٩.٠٠	١.٩٥	٢٩.٨٤	٤.٠٥	٢٥.٥٣	٤.٥٦	٣٩.٣٢	١٩	أقل من ٥٠٠ دك
٧.٦٩	١٢٤.٠٩	٥.٥٨	٢٩.٣٦	١.٥٢	٣٠.٧٣	٢.٣٩	٢٤.٨٦	٥.٧	٣٩.١٤	٤٤	من ٥٠٠-١٠٠٠ دك
٥.٤١	١٢١.٢٤	٢.٧٢	٢٩.٧٢	٢.٠٣	٣٠.٣١	٢.٥٨	٢٥.١٧	٣.٠٤	٣٦.٠٤	٥٤	من ١٠٠١-٢٠٠٠ دك
٨.٤٩	١١٩.٣٨	٢.٥٣	٢٨.٨٨	٢.٥٥	٢٩.٨٨	٣.٠٩	٢٣.٦٩	٣.٣٤	٣٦.٩٤	١٦	أكثر من ٢٠٠٠ دك
٢.٧٧		٠.٢٨		١.٣٢		١.٤٤		٥.٢٩		قيمة (ف)	
٠.٥٥٥		٠.٨٣٧		٠.٢٧١		٠.٢٣٥		٠.٠٠٢		الدلالة	

يتضح من جدول ٤ أن المشاركات ممن يقل دخلهن عن ٥٠٠ د.ك. ومن تراوحت دخولهن ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ د.ك. كانت متوسط درجاتهن على بعد الإساءة النفسية أعلى من بقية الفئات. أما متوسط الدرجات الأدنى في ذات البعد فقد حصلت عليه المشاركات ذوات الدخل ١٠٠٠ د.ك. إلى ٢٠٠٠ د.ك. كما يتضح من ذات الجدول أن المشاركات ممن كانت دخولهن أقل من ٥٠٠ د.ك. كان متوسط درجاتهن الأدنى من بقية الفئات ذوات الدخل الأعلى في بعد الإهانة والامتهان، وقد يكون ذلك ناتجا عن عدم إدراكهن أو تقييمهن لمؤشرات الإهانة والامتهان على أنها عنف، بل أمرا طبيعيا. كذلك حصلت المشاركات اللواتي تراوحت دخولهن ما بين ١٠٠١ إلى ٢٠٠٠ د.ك. أعلى درجات في بعد السيطرة والتسلط أما أدنى متوسط فقد كان للمشاركات اللواتي بلغت دخولهن أكثر من ٢٠٠٠ د.ك. يمكن القول المستوى الاقتصادي والذي تمثل بالدخول الشهري عامل محدد للاتجاه نحو العنف ضد المرأة حيث كانت الأقل دخلا على متوسط درجات أعلى في الاتجاه السلبي نحو العنف من ذوات الدخل الأعلى.

يتبين من الجدول ٤ وجود فروقا دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين المشاركات في الدراسة في اتجاهاتهن للعنف الواقع عليهن في بعد الإساءة النفسية وذلك حسب مستوى الدخل. كما يبين جدول ٢ عدم وجود فروقا ذات دلالة إحصائية بين درجات المشاركات في الأبعاد الثلاث الأخرى وهي إلحاق الضرر والإهانة والامتهان والسيطرة والتسلط والدرجة الكلية حسب الدخل الشهري. وللكشف عن مصدر التباين تم استخدام اختبار Tukey اتضح وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ في بعد الإساءة النفسية وكان مصدر التباين بين فئتي ٥٠٠ د.ك. وأقل و ١٠٠١ إلى ٢٠٠٠ د.ك.

• الفرض الثالث: الفروق في الاتجاه نحو العنف ضد المرأة باختلاف النوع.

للتحقق من صحة الفرض تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة وذلك لمعرفة الفروق ودلائلها بين اتجاهات الذكور والإناث نحو العنف الواقع على المرأة كما يتضح من درجاتهم على مقياس التوجه نحو العنف في أبعاده الأربعة ويوضح جدول 5 نتائج الفرض الثالث.

جدول ٥: المتوسطات الحسابية (م) والانحرافات المعيارية (ع) لأبعاد مقاييس الاتجاه نحو العنف ضد المرأة تبعا لمتغير النوع.

الأبعاد	النوع	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت)	الدلالة
الإساءة النفسية	ذكور	56	25.55	9.12	187	9.44	>.001
	إناث	133	37.64	4.54			
إلحاق الضرر	ذكور	56	27.98	3.01	187	6.59	>.001
	إناث	133	24.94	2.85			
الإهانة والامتهان	ذكور	56	28.68	3.83	187	3.06	>.001
	إناث	133	30.33	1.94			
السيطرة والتسلط	ذكور	56	29.98	2.70	187	1.02	.308
	إناث	133	29.40	3.90			
الدرجة الكلية	ذكور	56	112.20	10.88	187	6.44	>.001
	إناث	133	122.31	6.86			

من مراجعة الجدول 5 يمكننا ان نستنتج ان هناك فروقا دالة عند مستوى ٠.٠١ في كلا من الإساءة النفسية وإلحاق الضرر والإهانة والامتهان والدرجة الكلية مما يشير إلى أن اتجاهات الاناث نحو العنف الواقع على المرأة أكثر سلبية من اتجاهات الذكور. إلا أن الفروق لم تكن دالة في بعد السيطرة والتسلط.

• **الفرض الرابع: الارتباط بين اتجاهات النساء بالعنف الواقع على المرأة والمشاركة في جهود مكافحة العنف.**

للتحقق من صحة الفرض تم استخدام معامل ارتباط بيرسون للكشف عن مدى ونوع الارتباط بين مستوى اتجاهات المشاركات نحو العنف الواقع على المرأة والمشاركة في جهود مكافحة العنف وكانت النتائج كما هي موضحة في جدول ٦.

جدول ٦: قيم معاملات ارتباط بيرسون بين اتجاهات النساء بالعنف الواقع على المرأة ومتغير المشاركة في جهود مكافحة العنف لدى عينة الدراسة (ن=١٣٣)

مقياس العنف ضد المرأة					المتغير
الدرجة الكلية	السيطرة والتسلط	الإهانة والامتهان	إلحاق الضرر	الإساءة النفسية	
.176	.223	.254	.163	.136	المشاركة في جهود مكافحة العنف
.043	.010	.003	.061	.119	

يتضح من جدول ٦ وجود ارتباط موجب ودال عند مستوى ٠.٠٥ بين المشاركة في جهود مكافحة العنف، والوعي والاتجاه نحو العنف في بعدي الإهانة والامتهان والسيطرة والتسلط والدرجة الكلية، بمعنى أنه كلما كانت المرأة أكثر وعيا بالعنف الواقع عليها كلما زادت مشاركتها في جهود مكافحة العنف. في الوقت الذي لم يكن هناك ارتباط دال بين المشاركة في جهود مكافحة العنف وبعدي الإساءة النفسية وإلحاق الضرر.

• **مناقشة نتائج الدراسة**

العنف الأسري وبالتحديد العنف ضد الزوجة والمرأة بشكل عام ظاهرة اجتماعية طالت كل المجتمعات بمختلف مستوياتها الحضارية، كما أنها ممتدة عبر الزمن وإن لم يكن هناك تاريخ محدد لذلك الامتداد، وبالرغم من التقدم الذي احرزته المرأة وانجازاتها وارتفاع مستوى الوعي لديها والذي تزامن مع

حركات تحرير المرأة والمطالبة بحقوقها وتحقيق المساواة وإزالة كل أنواع التمييز بسبب النوع بالإضافة إلى إستقلال المرأة الإقتصادي وماتبعة من تغير في الدور الذي تلعبه في الأسرة حيث أصبحت مشاركا حقيقيا إلا أن ظاهرة العنف مازالت مستمرة بل انها في ازدياد في بعض المناطق.

وقد هدفت الدراسة الحالية للتعرف والكشف عن مدى وعي المرأة في العنف الواقع عليها واتجاهها نحو ذلك العنف، كذلك ما اذا كانت هناك فروقا بين المشاركات في الدراسة في اتجاهاتهن نحو العنف ترجع لمحافظة السكن ومستوى الدخل، كما تطرقت الدراسة إلى مدى ونوع الارتباط بين اتجاه المرأة نحو العنف ومشاركتها في جهود مكافحته. بالإضافة إلى ذلك فقد كانت الفروق في الاتجاه نحو العنف والتي ترجع إلى النوع أحد مباحث هذه الدراسة.

وبمراجعة نتائج الفروض يمكننا أن نستنتج أن هناك اختلافات بين نتائجها حيث كشفت تلك النتائج عن اتجاهات سلبية نحو العنف في بعض أبعاده، ولكنها لم تكن كذلك في أبعاد أخرى. كما عكست نتائج التحليل الإحصائي للبيانات وجود قصور نسبي في إدراك المرأة للعنف الواقع عليها والذي يمكن إرجاعه إلى عوامل ثقافية واجتماعية حيث مازال العنف ضد المرأة خاصة من قبل الزوج أمرا مبررا في بعض المجتمعات، بل أن بعض النساء تؤمن في ذلك وبالتالي لايفسرن ما يقع عليهن على أنه عنفا، كما ان التفسير الاختياري لبعض الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة أوصلت النساء والرجال إلى قناعة بأحقية الزوج في تعنيف وضرب زوجته بدافع المحافظة عليها وتأديبها، وهو ماسمح لظاهرة العنف بالاستمرار، ومن ذلك ما جاء في بعض الدراسات السابقة من أن نسبة قليلة جدا من النساء المعنفات طلبن المساعدة بسبب قبولهن للعنف وعلى أنه امر طبيعي أو الوصمة أو الخوف من أذى أكبر.

بالإضافة إلى الضغوط الاجتماعية والأسرية التي تعيق بل تعارض تعبير المرأة عن تعرضها للعنف، وهو ماتعتبره تلك المجتمعات غير مقبول وخروج عن طاعة الأسرة ومما يعمق من ذلك أن الكثير من النساء تشربن ما نشأن عليه من ثقافة تتعلق بأفضلية الذكور على الإناث. كذلك لم تكن نتائج الفرض الأول منتظمة من حيث مدى تأثير محافظة السكن والتي بدورها ترتبط بمستوى الدخل والعمر عند الزواج في طبيعة اتجاه المرأة نحو العنف ووعيتها به، فقد دل على اتجاهها سلبى في بعض الأبعاد وإيجابي في أبعاد أخرى. وهناك نتيجة متوقعة وهي أن هناك فروقا في الاتجاه نحو العنف ترجع للنوع حيث كان اتجاهات الإناث أكثر سلبية ورفضاً للعنف مقارنة بالذكور، ونتيجة أخرى أنسجمت مع فروض الدراسة وهو وجود ارتباط موجب بين مدى وعي النساء بالعنف واتجاهاتهن نحوه والمشاركة في جهود مكافحة العنف.

بمراجعة الدراسات السابقة في هذا المجال تبين أن هناك إنساجماً بين نتائج البحث الحالي ودراسات أخرى (بوزبون، ٢٠٠٤؛ العزي، ٢٠٠٧؛ صقار، ٢٠٠٧؛ الدوه

ودرويش، ٢٠٠٨؛ مقداوي والشرفات، ٢٠١٢؛ حماد، ٢٠١٣؛ منصور، ٢٠١٤؛ الجنفاوي، ٢٠١٦؛ البلهان، الناصر، ٢٠١٧؛ بدوي، ٢٠١٧؛ Breiding et al., 2008؛ Alan et al., 2014؛ Subodh et al., 2014؛ Arslanats et al., 2012؛ Ushie et al., 2011؛ 2016؛ 2018؛ 2020؛ Lansford et al., 2020؛ Jewkes et al., 2018؛ 2016). في الوقت الذي لم تتفق فيه بعض الدراسات مع ما جاء في نتائج الدراسة الحالية (الشمري، ٢٠٠٧؛ الفزازية، ٢٠١٦؛ الردعان، العصيمي، ٢٠١٩) وبهذا نستطيع أن نستنتج أن أسباب وعوامل العنف ضد المرأة واتجاهات أفراد المجتمع نحوه ليست منتظمة، بل هناك عوامل محددة كثيرة أنتجت فروقا في ذلك ومنها عوامل مثل النوع والعامل الاقتصادي ومستوى التعليم والعمر عند الزواج.

والسؤال الذي يطرح نفسه بالاحاح ماهو السبب في موقف بعض النساء وبعض أفراد المجتمع نحو العنف بالرغم من آثاره السلبية على الأسرة والمجتمع، الأمر الذي سمح لذلك العنف بالإستمرار. وإذا جاز لنا أن نفترض إجابة على هذا السؤال فيمكن تلخيص تلك الأسباب بالعادات والتقاليد والعوامل الثقافية الحضارية التي تؤدي إلى صمت المرأة أمام هذا العنف من جانب وإنعدام الوعي من جانب آخر خاصة الوعي بأضرار ذلك العنف وإحجام الكثير من النساء حتى بعض المشاركات في هذه الدراسة عن التعبير عن رأيهن نحو العنف أو أنهن كن موضوعا له وذلك حفاظا على كرامتهن، كما أن قد يكون سبق وتعرضت للعنف ولكن لم تجد المساحة الآمنة لحمايتها أو من يستمع إليها ويقف إلى جانبها ويحمل العنف مسؤولية أفعاله، أو عن العجز عن إختيار بديل آخر للعلاقة أو الخروج من نطاقها خاصة المتزوجات ذوات الأبناء بل أن البعض منهن يمارسن دون وعي حيلة دفاعية وهي الإنكار، كما أن تقاعس المؤسسات والجهات المسؤولة عن وضع حد أحكام قانونية لمكافحة العنف أدى إلى استمراره.

• توصيات الدراسة:

- « سن القوانين التي من شأنها حماية الأسرة والمرأة من العنف وتفعيل القوانين الموجودة وتطبيقها.
- « إنشاء مراكز إيواء للنساء المعنفات والعمل على اصلاح ذات البين
- « تخصيص دورات تدريبية وتوعوية للمقبلين على الزواج ذكورا وإناثا لتوعيتهم ببعض المفاهيم المرتبطة بالزواج كالمسؤولية والشراكة والتقبل ومهارات حل المشكلات وعدم اللجوء للعنف.
- « رفع مستوى الوعي المجتمعي بالآثار السلبية طويلة وقصيرة المدى المترتبة على العنف.
- « تعزيز وعي الذكور والإناث في الآثار السلبية للطلاق ومعالجة الأطفال وما يترتب على الطلاق من مشاكل تتعلق بالحضانة والزواج الثاني وغيرها خاصة المشاكل الاقتصادية.
- « التوعية ببعض الاضطرابات السلوكية والانحرافات التي قد يعاني منها أبناء الأسر المطلقة أو المفككة، والربط بين مشاكل الطلاق والتسيب الدراسي والفشل والمشاعر السلبية والمتناقضة نحو الوالدين.

«اهتمام الأسرة بعملية التنشئة الاجتماعية وأهمية الدور الاجتماعي للفرد خاصة النساء وغرس مبادئ احترام الغير والمرأة والالتزام بالمعايير الاجتماعية الايجابية نحو الآخر مما يؤثر في بنائهم المعرفي ومن ثم سلوكهم.

«تخصيص ما يعرف بالخط الساخن لاستقبال المحتاجين لاستشارات نفسية واجتماعية خاصة وأن نسبة كبيرة تتجنب اللجوء للعيادات بسبب عوامل ثقافية اجتماعية او ثقافية أو مادية .

«إنشاء مرصد عربي لرصد حالات العنف ضد المرأة في الوطن العربي

• المراجع:

• أولاً: المراجع العربية

- أبوغزالة، م. (٢٠١١). حقوق المرأة العربية في حياة خالية من العنف . منظمة المرأة العربية.
- أبونجيلي، س. (٢٠٠٦). مستوى ومظاهر العنف الزوجي الموجه ضد الزوجة وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية . المجلة المصرية للدراسات النفسية، ١٦ (٥٠) ، ٨٢-١٨٦.
- أحمد، م. (٢٠١٢). أشكال العنف الأسري الموجه ضد المرأة وعلاقته ببعض مهارات توكيد الذات في العلاقات الزوجية . المجلة التربوية الدولية المتخصصة، ١٢ (٨)، ٤٣٣-٤٥٨.
- بدوي، أ. (١٩٩٣). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية . مكتبة لبنان.
- بدوي، ع. (٢٠١٧). العنف ضد المرأة في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية على النساء المعنفات في مدينة الرياض . مجلة كلية التربية، ١ (١٧٣)، ٤٤٦-٤٩٨.
- بطيخ، ل. (٢٠١٦). العنف الذي يمارسه الأزواج ضد النساء وعلاقته بظهور اضطرابات الشخصية لديهن: دراسة ميدانية على عينته من النساء في مدينة حمص . مجلة جامعة البعث، ٣٨ (٩)، ١٠٥-١٥٩.
- بلقرة، ز. (٢٠١٦، ١٥ مارس). واقع العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري: قراءة تحليلية. بحث مقدم في الندوة العلمية الوطنية حول المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، جامعة سطيف، الجزائر.
- البلهان، ع.، الناصر، ف. (٢٠١٢). سلوك العنف ضد الزوجات الكويتيات في المجتمع الكويتي . حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، ٣٣ (٣٦٧)، ٨-١٠٢.
- بهنام، ر. (١٩٨٠). المجرم تكويناً وتقويماً . منشأة دار المعارف.
- بوزبون، ب. (٢٠٠٤). العنف الأسري . دار الكنوز الأدبية.
- تاج الدين، م.، العسوسي، س. (٢٠١٠). قضايا الاعتداء والعنف ضد المرأة خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٩. تم الاسترجاع في ١٥ فبراير، ٢٠٢٤ من <https://www.moj.gov.kw/AR/Apps/Statistics/women-abReport.pdf>
- الجنفاوي، خ. (٢٠١٦). ظاهرة الزوجات المعنفات في مجتمع الكويت وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية . مجلة دراسات تربوية واجتماعية، ٢٢ (٢)، ١٠٢٣-١٠٦٦.
- حراشيت، أ. (٢٠١٤). التواصل لدى الزوجات المعنفات نفسياً في محافظة الزرقاء - الأردن . مجلة الإرشاد النفسي، ١٢ (٣٨)، ١٣٩-١٧٢.
- المحسن، إ. (٢٠٠٨). علم اجتماع العنف والإرهاب: دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي . دار وائل للنشر.

- الحسن، ص.، الشاكر، م. (٢٠٢٠). حقوق المرأة في دولة الكويت في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: دراسة تأصيلية تحليلية. جمعية حقوق الإنسان الكويتية.
- حسن، ن. (٢٠١١). العنف الأسري ضد المرأة في سوريا. الهيئته السورية لشؤون الأسرة.
- حماد، ه. (٢٠١٣). درجة الوعي بطرق مواجهة العنف لدى طالبات كلية عالية الجامعة في الأردن. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، ٢١ (١)، ٥٠٤-٥٣٦.
- حمدان، س. (٢٠١١). العنف الأسري ضد المرأة. مجلة كلية التربية، ١٢ (٤٣)، ٢٦٩-٢٩٦.
- الحواتي، م. (٢٠٠٤، ١٢ مايو). العنف العائلي مظهره ومعالجته. تم الاسترجاع في ٥ أبريل، ٢٠٢٤ من <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=18056>
- الدسوقي، م. (٢٠٠٦). نمذجة العلاقة السببية بين خبرات الإساءة والقلق والاكتئاب وتصور الانتحار. مجلة البحوث النفسية والتربوية، ٢١ (١)، ٢-٥٨.
- الدوة، أ.، درويش، ز. (٢٠٠٨). علاقة بعض المتغيرات بمستويات تقبل المرأة للعنف الزوجي. رابطة الأخصائيين النفسيين المصريين، ٧ (٢)، ٢٢٥-٣٠٤.
- الردعان، د.، العصيمي، ع. (٢٠١٩). العنف ضد المرأة كما تدركه طالبات كلية التربية الأساسية بدولة الكويت. مجلة الطفولة والتربية، ١١ (٣٩)، ٤٤٥-٤٩٥.
- الزعبي، أ. (٢٠٠٩). العنف الأسري وآثاره على شخصية الآباء والأبناء. مجلة التربية، ٣٨ (١٦٨)، ٢٣٦-٢٥٢.
- زغير، ل. (٢٠٠٨). اتجاهات الشباب نحو العنف ضد المرأة وعلاقتها بالضغط النفسي. مجلة الآداب، ١٤ (٨٤)، ٣٤٨-٤١٢.
- السالم، ف. (٢٠١٨). سلوكيات المجتمع حول العنف ضد المرأة في الكويت. تم الاسترجاع في ٤ فبراير، ٢٠٢٤ من http://abolish153.org/community/RAMA/uploads/2018/11/Abolish-153-Attitudinal-Survey-on-VAW_Arabic.pdf

• المراجع الأجنبية:

- World Health Organization. (2013, June 20). Violence against women as a global health problem of epidemic proportions. Retrieved April 4, 2021 from <https://www.who.int/ar/news/item/11-08-1434-violence-against-women-a-global-health-problem-of-epidemic-proportions>
- UNESCO. (2013, March 8). International Women's Day 2013 is "A promise is a promise: Time for action to end violence against women". Retrieved April 4, 2021 from <http://www.unesco.org/new/ar/unesco/events/prizes-and-celebrations/celebrations/international-days/international-womens-day-2013/>
- Quinlivan, J. (2000). Study of adolescent pregnancy in western Australia. **The Way Forward**, 33, 53-58.
- Breckler, S. (1984). Empirical validation of affect, behavior, and cognition as distinct components of attitude. **Journal of Personality and Social Psychology**, 47(6), 1191-1205.

- Bograd, M., & Yllo, K. (1988). **Feminist perspective on wife abuse: An introduction**. The International Professional Publisher.
- Gardiner, J. (2004). Masculinity studies & feminist theory—New directions. **South Atlantic Review**, 69(1), 131–136.
- Bandura, A. (1977). **Social learning theory**. Prentice-Hall.
- Miller, E., McCaw, B., Humphreys, B. L., & Mitchell, C. (2015). Integrating intimate partner violence assessment and intervention into health care in the United States: A systems approach. **Journal of Women's Health**, 24(1), 92–100.
- Bonomi, A. E., Anderson, M. L., Rivara, F. P., & Thompson, R. S. (2009). Health care utilization and costs are associated with physical and nonphysical-only intimate partner violence. **Health Services Research**, 44(3), 1052–1067.
- Dichter, M. E., Wagner, C., Goldberg, E. B., & Iverson, K. M. (2015). Intimate partner violence detection and care in the Veterans Health Administration: Patient and provider perspective. **Women's Health Issues**, 25(5), 555–560.
- World Health Organization. (2013). **Global and regional estimates of violence against women: Prevalence and health effects of intimate partner violence and non-partner sexual violence**. <https://www.who.int/publications/i/item/9789241564625>
- Alan, H., Yilmaz, S. D., Filiz, E., & Ario, A. (2016). Domestic violence awareness and prevention among married women in Central Anatolia. **Journal of Family Violence**, 31, 711–719.
- Kilimnik, C., & Meston, C. (2019, February 28). Sexual violence identification and women's sexual well-being. Retrieved February 1, 2024 from <https://link.springer.com/article/10.1007/s11930-019-00186-y>
- Jewkes, R., Corboz, J., & Gibbs, A. (2019, February 7). Violence against Afghan women by husbands, mothers-in-law and siblings-in-law/siblings: Risk markers and health consequences in an analysis of the baseline of a randomised controlled trial. Retrieved February 1, 2024 from <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0211361>
- Mohapatra, I., & Mistry, C. (2017). Domestic violence among ever married women of reproductive age group in a slum area of Bhubaneswar. **Journal of Medical Science and Clinical Research**, 5(3), 19593–19598.

- Subdoh, N. B., Grover, S., Grewal, M., Grewal, S., Basu, D., & Mattoo, S. (2014). Interpersonal violence against wives by substance dependent men. **Drug and Alcohol Dependence**, 138, 124–129.
- Ushie, M., Eneji, C., Ugal, D., Anyaoha, O., & Bassey, J. (2011). Violence against women and reproductive health among African women: The case of Bette women of Obudu in Cross River State, Nigeria. **International Journal of Sociology and Anthropology**, 3(2), 70–76.
- Arslantas, H., Adana, F., Ergin, F., Gey, N., Bicer, N., & Kiransal, N. (2012). Domestic violence during pregnancy in an eastern city of Turkey: A field study. **Journal of Interpersonal Violence**, 27(7), 1293–1313.
- Naved, R., Azim, S., Bhuiya, A., & Persson, L. (2006). Physical violence by husbands: Magnitude, disclosure and help-seeking behavior of women in Bangladesh. **Social Science & Medicine**, 62(12), 2917–2929.
- Breiding, M., Black, M., & Ryan, G. (2008). Prevalence and risk factors of intimate partner violence in eighteen U.S. states/territories, 2005. **American Journal of Preventive Medicine**, 34(2), 112–118.
- Lansford, J., Zietz, S., Putnick, D., Deckard, K., Bradley, R., Costa, M., Esposito, G., & Bornstein, M. (2020, August 22). Men's and women's views on acceptability of husband-to-wife violence and use of corporal punishment with children in 21 low- and middle-income countries. Retrieved December 16, 2020 from <https://doi.org/10.1016/j.chiabu.2020.104692>
